E/ECA/COE/40/4

الأمم المتحدة

Distr.: General
23 March 2022

Arabic:
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ - ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا

التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا

١- لقد كان لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) تأثير سلبي على البلدان الأفريقية، حيث دفعت ما يقدر بنحو ٥٥ مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ وعكست مسار أكثر من عقدين من التقدم. كما عرّضت الجائحة ما بين ٣٠ و٣٥ مليون وظيفة في القطاع النظامي لخطر انخفاض الأجور وساعات العمل بسبب تدني الطلب وعمليات الإغلاق القسرية. ولا تزال العمالة غير النظامية مرتفعة أيضًا، ويتعرض العاملون في القطاع غير النظامي للخطر بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، أدت الجائحة إلى تفاقم العجز المالي ومستويات الدين بسبب زيادة الإنفاق على التخفيف من آثارها. وهناك تقدم متفاوت في التنمية الاجتماعية في العديد من البلدان، حيث لا تزال النظم الصحية ضعيفة، وتشكل النفقات من الأموال الخاصة أكبر عناصر إجمالي النفقات على الرعاية الصحية. ولا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين كبيرة وقد ازدادت حدة خلال الجائحة. وبالتالي، فقد أثّرت الجائحة بشدة على آفاق النمو في أفريقيا، ما أدى إلى انكماش بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠، وإن كان أقل حدة من انكماش الاقتصاد العالمي ككل، الذي بلغت نسبته ٣,٤ في المائة. ومع ذلك، من المتوقع أن ينتعش النمو في القارة إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢١ و٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢.

* E/ECA/COE/40/1.

A.22-00373

أولا–الأداء الاقتصادي

ألف–انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا

٢- لقد انتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بمعدل نمو بلغ ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢١، بعد انكماش قدره ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة. وكان انتعاش النمو مدعومًا بالطلب المكبوح في أعقاب تخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة، وتحسُّن الظروف الاقتصادية العالمية، وانتعاش أسعار السلع الأساسية. ومقارنة بالمناطق الأخرى، كان انتعاش أفريقيا بمعدل نمو ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢١ هو الأبطأ (الشكل الأول). والتوقعات إيجابية، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بقوة بنسبة ٤ و٣,٧ في المائة في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي، أي أقل بنحو نقطتين مئويتين من مساره قبل الجائحة. ورغم الانتعاش المستمر، من المتوقع أن تؤثر الجائحة على الناتج من أفريقيا لفترة طويلة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى آثارها السلبية على تراكم رأس المال البشري والمادي. ووفقًا للأمم المتحدة، ستحتاج أفريقيا إلى تحقيق نمو بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ من أجل اللحاق بمسار نموها قبل الجائحة.[١]

الشكل الأول:

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في المناطق النامية، ٢٠١٩-٢٠٢٣

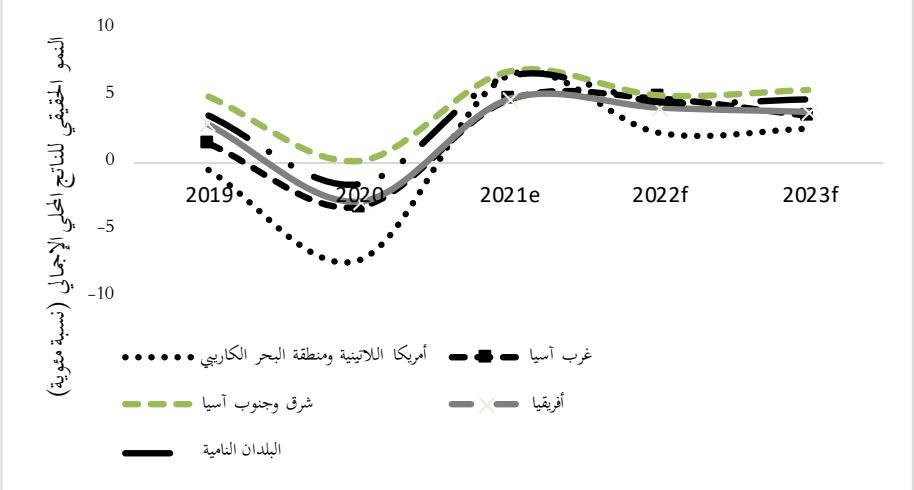

المصدر: الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٢٢.
ملاحظة: e= التقديرات، f= التوقعات

٣- وانتعش الناتج في وسط أفريقيا بمعدل نمو قدره ٢ في المائة في عام ٢٠٢١ (الشكل الثاني). وساهم انتعاش الطلب في مجال السياحة، والطلب العالمي القوي، وارتفاع أسعار النفط الخام، وزيادة الإنفاق الحكومي، وزيادة الاستثمارات، في تحسين النشاط الاقتصادي، لا سيما في البلدان المنتجة للنفط. ومن ناحية أخرى، أدت الآثار المتبقية للجائحة وضعف الأوضاع المالية والخارجية، إلى إبطاء النمو في بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

[١] الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٢ (نيويورك، ٢٠٢٢).

٤- وتحسن النمو في شرق أفريقيا من ١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٢١. وكان ذلك أقل من متوسط السنوات الخمس الأخيرة الذي بلغ ٦ في المائة. ويعزى النمو في عام ٢٠٢١ إلى حد كبير إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية والطلب المحلي وأسعار السلع الأساسية والسياحة في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية. وتهدد النزاعات والآثار الطويلة الأمد للجائحة الانتعاش الهش في المنطقة دون الإقليمية.

٥- وسجلت شمال أفريقيا أسرع انتعاش مقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى، بنسبة نمو تقدر بنحو ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢١ (الشكل الثاني). وتشمل العوامل التي أدت إلى هذا النمو انتعاش أسعار السلع الأساسية، والسياحة، وتحسن الطلب المحلي والخارجي.

الشكل الثاني:

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا حسب المناطق دون الإقليمية، ٢٠١٩-٢٠٢٣

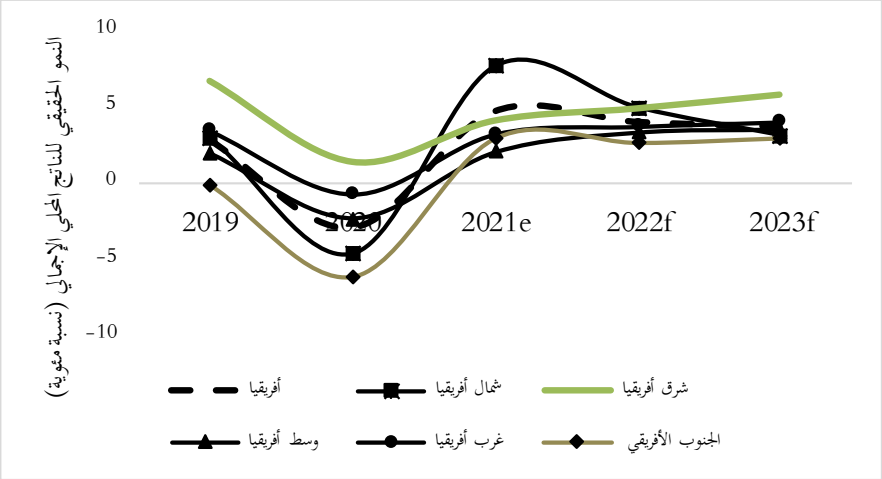

ملاحظة: e= التقديرات، f= التوقعات

المصدر: الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٢.

٦- حقق الجنوب الأفريقي انتعاشًا بعد انكماش عميق بلغ ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ ليسجل نموا بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢١، وهو ثاني أبطأ انتعاش دون إقليمي في القارة. وكان الانتعاش مدفوعًا بالتحسينات في قطاعات التعدين والتصنيع والخدمات. غير أن الانتعاش في القطاع غير النفطي قابله انخفاض إنتاج النفط من حقول النفط المتَقادمة، ما جعل الانتعاش في المنطقة دون الإقليمية هامشيًّا فقط.

٧- وحققت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية نموًّا بمعدل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢١، مسجلة انتعاشًا مستمرًّا من الآثار السلبية للجائحة. وساهم في تحقيق هذا النمو انتعاشُ قطاع الخدمات، وقطاعي الزراعة والصناعة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والصادرات والاستثمارات. ورغم حدوث طفرة في أسعار النفط الخام، ظل إنتاجه دون مستوياته قبل الجائحة نتيجةً لأعمال الصيانة وانخفاض الاستثمارات في هذا القطاع. كما أعاقت الاضطرابات الاجتماعية والعنف الأنشطةَ الاقتصادية.

باء- العجز المالي

٨- تقلص العجز المالي مقارنة بعام ٢٠٢٠، مع استمرار تقييد هامش المناورة المالية. وتواجه البلدان الأفريقية معضلة ثلاثية صعبة في مجال السياسة المالية: الموازنة بين تلبية احتياجات الإنفاق الملحة، واحتواء الدين العام، والتصدي لمقاومة عملية تحصيل الإيرادات الضريبية وتعزيزها. وتشهد الأولويات المالية للبلدان الأفريقية تحوُّلا من تلبية الاحتياجات الصحية الفورية الناجمة عن الجائحة إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي. بيد أن الانتعاش الاقتصادي لا يزال مقيدًا بالافتقار إلى هامش المناورة المالية المطلوب للاستجابة على النحو الملائم لتنفيذ الاستثمارات اللازمة لتحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة.

٩ - ومقارنة بعام ٢٠٢٠، تحسنت الظروف المالية للبلدان الأفريقية، ولكن هامش المناورة المالية لا يزال مُقيّدًا (الشكل الثالث). وفي عام ٢٠٢١، قُدّرت الإيرادات الحكومية بنسبة ٢٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، أي أقل من النسبة المسجلة في عام ٢٠٢٠ التي بلغت ٢٣ في المائة. وفيما يتعلق بالإنفاق، بلغ متوسط الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٢١ نسبة ٢٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ متوسط التوازن المالي للبلدان الأفريقية في عام ٢٠٢١ (الشكل الثالث) -٤,٢ في المائة، وهو أسوأ بكثير من عام ٢٠١٩ (-٢,٢ في المائة)، ولكنه أفضل من مستواه في عام ٢٠٢٠ الذي بلغ -٦,٣ في المائة.

الشكل الثالث:

العجز المالي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ٢٠١٩-٢٠٢٣

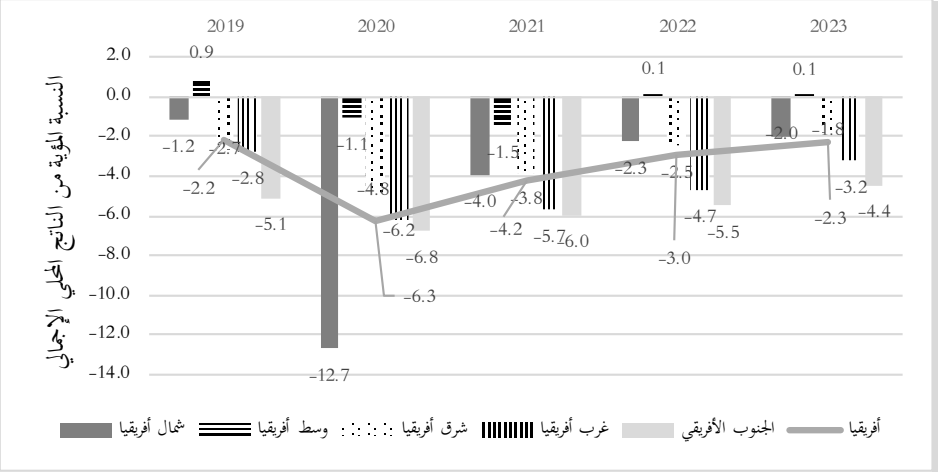

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

جيم- قابلية التأثر بالديون

١٠- لا تزال قابلية التأثر بالديون مرتفعة في القارة، التي يُتوقع أن تتزايد ديونها بشكل سريع بسبب الأثر المشترك المتمثل في زيادة الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات. وعُدّل متوسط نسبة

الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا إلى ٧١,١ في المائة في عام ٢٠٢٠ و٦٧,٧ في المائة في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يطرأ تحسن طفيف على المستوى الإجمالي للدين العام في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٦٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذه النسبة لا تزال مرتفعة مقارنة بمستوى ما قبل الجائحة الذي بلغ ٦١,٩ في المائة (الشكل الرابع). ولا تزال الديون تشكل مصدر قلق في عدد كبير من البلدان، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون. ويشير تحليل القدرة على تحمل الدَّين الذي أعده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن ١٥ بلدًا أفريقيًّا أصبحت، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، معرضة لخطر كبير من ضائقة الديون الخارجية وضائقة الديون العامة إجمالا، وهناك ٦ بلدان أفريقية تعاني بالفعل من ضائقة الديون الخارجية والديون العامة.[٢]

١١- وجرى في عام ٢٠٢٠ تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وأقرت مجموعة الـ ٢٠ ونادي باريس إطارا أكثر شمولا أُطلق عليه الإطار المشترك لمعالجة الديون على نحو يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وعلاوة على ذلك، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مرفق السيولة والاستدامة، وهو اتفاق لإعادة الشراء يهدف إلى خفض عائدات السندات السيادية الأفريقية عن طريق تعزيز تسييلها. كما يسعى إلى تعزيز الاستثمارات المرتبطة بالاستدامة مثل السندات الخضراء وسندات أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا عن طريق تقديم معدلات تمويل تفضيلية على القروض المضمونة بالسندات الخضراء الصادرة عن الصناديق السيادية الأفريقية. وكان مرفق السيولة والاستدامة يخطط في البداية لجمع ٣ مليار دولار عن طريق الإقراض من الباطن من وحدات حقوق السحب الخاصة التي خصصت مؤخرًا للبلدان المتقدمة في إطار حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، ويمكن أن تصل إلى ٣٠ مليار دولار في السنوات القليلة الأولى. ومن المتوقع إنجاز أول صفقة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، بتمويل من مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، في الربع الأول من عام ٢٠٢٢.[٣]

[٢] https://www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa

[٣] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إطلاق مرفق السيولة والاستدامة، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، https://www.uneca.org/?q=events/launch-of-the-liquidity-and-sustainability-facility

الشكل الرابع:

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٩-٢٠٢٣

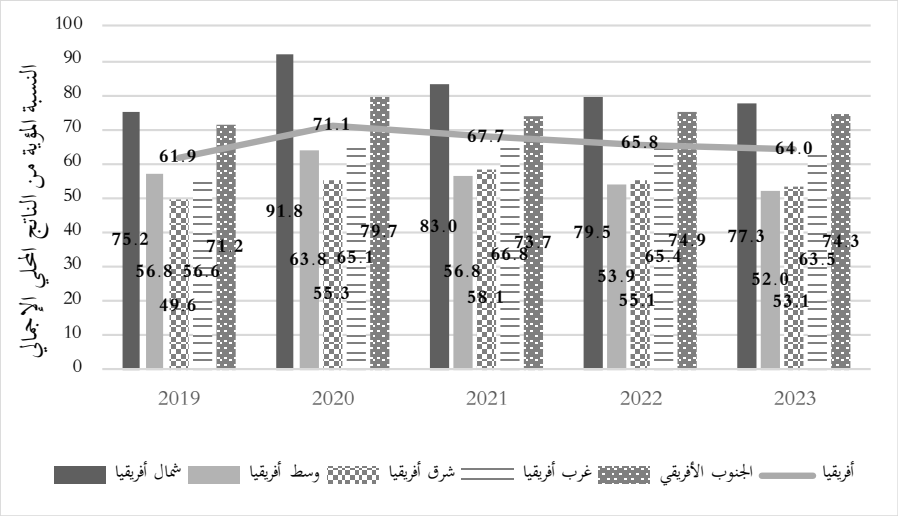

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

دال- السياسة النقدية التيسيرية

١٢- لا تزال السياسات النقدية التيسيرية واضحة في أفريقيا. وتواصل اللجان المعنية بالسياسة النقدية التابعة لمعظم المصارف المركزية في أفريقيا الحفاظ على مواءمة أسعار الفائدة الأساسية لديها، بهدف تخفيف الضغوط المتعلقة بالسيولة وحفز تقديم المزيد من الائتمانات من أجل تعزيز نمو الناتج. وبالتوازي مع ذلك، تظل المصارف المركزية متيقظة بشأن استقرار الأسعار عن طريق ضمان عدم تحديد أسعار الفائدة الأساسية بطريقة من شأنها أن ترفع من الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، وتفاقم تشوهات الأسعار القائمة وتؤدي بالتالي إلى تغذية الضغوط التضخمية. فعلى سبيل المثال، أقرّت لجنة السياسة النقدية النيجيرية بأن معدل سعر الفائدة الحالي في إطار السياسة النقدية البالغ ١١,٥ في المائة يُدعِّم انتعاش النمو ويحقق استقرار الأسعار اللازم لتحقيق نمو مستدام. وقد أسفر ذلك عن نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ ٤,٠٣ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢١ عقب تباطؤ التضخم لمدة ستة أشهر، حيث تباطأ إلى ١٥,٩٩ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.[٤]

١٣- وسُجّل الوضع نفسه في أنغولا، حيث ظل سعر الفائدة الأساسي ثابتًا في البلد بعد تعديله في الربع الثاني من عام ٢٠٢١. وأبقت رواندا، وسيراليون، وغامبيا، ومصر، وموريشيوس

[٤] البنك المركزي النيجيري، البيان رقم ١٣٩ الصادر عن اجتماع لجنة السياسة النقدية الذي عقد يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. متاح على الرابط:
https://www.cbn.gov.ng/Out/2021/CCD/Central%20Bank%20of%20Nigeria%20Communique%20No.139%20of%20Monetary%20Policy%20Committee%20Meeting%20of%20November%2022nd-23rd,%202021,%20with%20Personal%20Statements%20of%20Members.pdf.

على سعر الفائدة دون تغيير من الربع الأول إلى الربع الأخير من عام ٢٠٢١ بعد تقييم تطورات الاقتصاد الكلي (الشكل الخامس). وحتى الآن، وخلال الفترة من الربع الأخير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، كان موقف السياسة النقدية تيسيريًّا إلى حد كبير لضمان السيولة الكافية في الاقتصاد ومواكبة هدف الحد من التضخم.

١٤- وخلافًا للتوقعات بأن الزيادات السابقة كانت مؤقتة، واصل التضخم اتجاهه التصاعدي في العديد من البلدان الأفريقية في عام ٢٠٢١، حيث يستمر انتعاش أسعار السلع الأساسية وانعكاسه على أسعار الطاقة والسلع. ويعزى ذلك في معظمه إلى القيود المتعلقة بجانب العرض المرتبطة بالجائحة؛ وارتفاع الطلب الإجمالي؛ والضغوط المتعلقة بسعر الصرف؛ وغيرها من المشاكل الهيكلية. بيد أن شدة الضغوط التضخمية تختلف من بلد إلى آخر، تبعًا لهيكلها وديناميّاتها (الشكل السادس).

الشكل الخامس:

معدلات سعر الفائدة في إطار السياسة النقدية لاقتصادات أفريقية مختارة

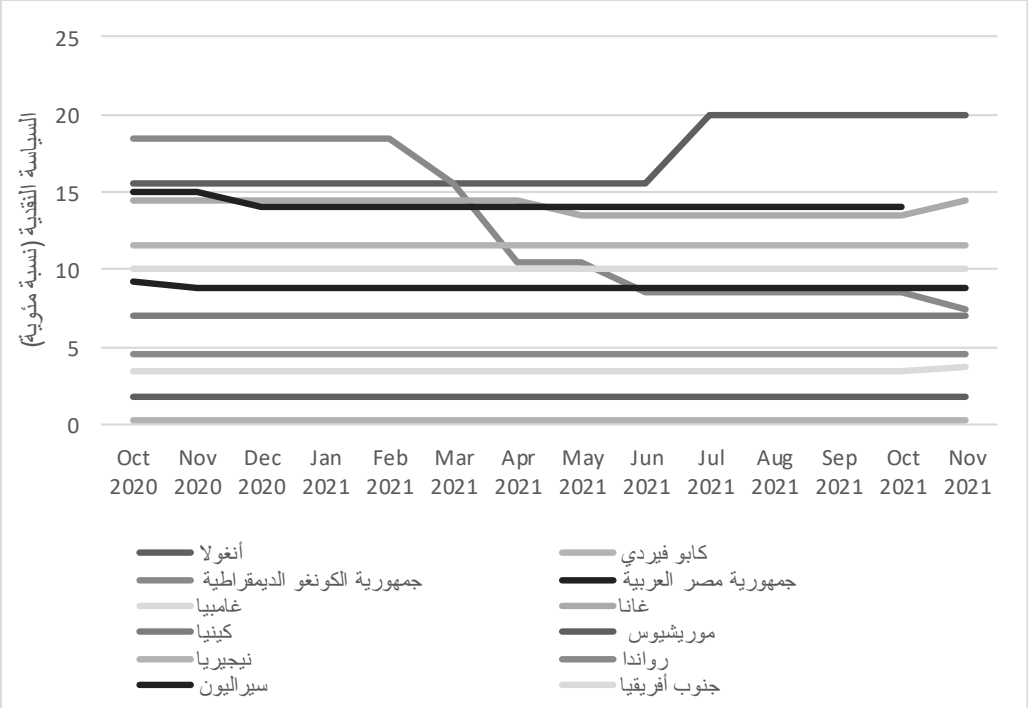

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢.

الشكل السادس:

معدلات التضخم في بلدان أفريقية مختارة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

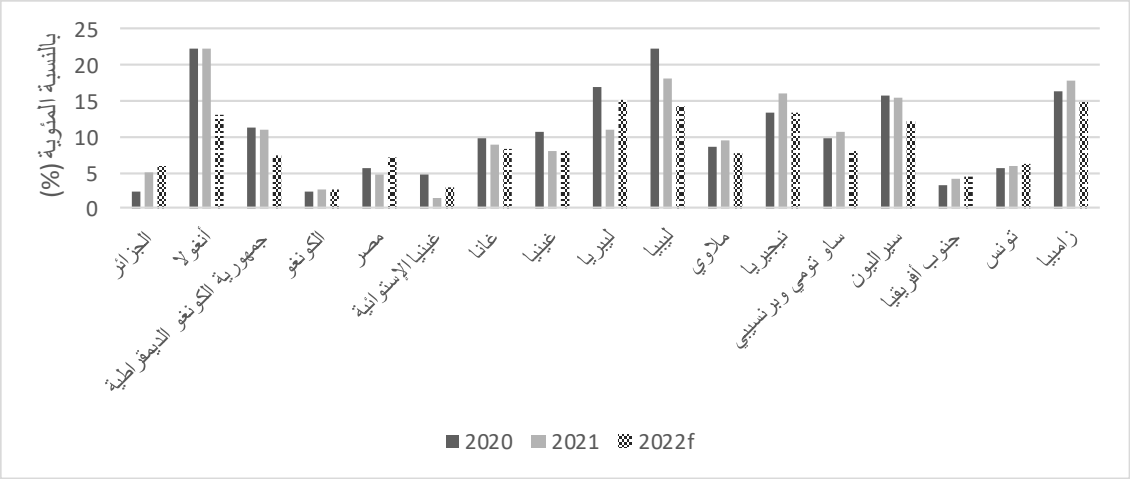

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

هاء- سعر الصرف

١٥- واصل سعر الصرف اتجاهه المنخفض في عام ٢٠٢١. وبعد الصورة القاتمة لبعض الاقتصادات الأفريقية وجُمُودها في عام ٢٠٢٠ نتيجة للتأثير السلبي الناجم عن الجائحة، دخلت القارة عام ٢٠٢١ بسياسات نقدية وتجارية سليمة من أجل تسريع انتعاشها ونموها. ورغم ذلك، فقد تباطأ كلٌّ من الانتعاش والنمو بسبب مشكلات تتعلق بالاقتصاد الكلي، وأبرزها سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة. فقد انخفضت أسعار الصرف في العديد من البلدان الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٢١ مقارنة بالربع الثالث، وذلك بسبب زيادة الطلب على الواردات، وضعف الدعم الناتج عن معدلات التبادل التجاري، وعدم استدامة السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف (الشكل السابع).

١٦- ويَعني ارتفاع الديون الخارجية للبلدان الأفريقية أنها أصبحت أكثر عرضة للمخاطر المتعلقة بأسعار الصرف. ويؤدي استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية، مقترنًا بارتفاع عبء الديون الخارجية، إلى زيادة تعرض القارة للمخاطر المتعلقة بأسعار الصرف، ويجعل خدمة الديون بالعملة الأجنبية أكثر تكلفة. وعلاوة على ذلك، يفرض انخفاض قيمة العملة ضغوطًا تضخمية على البلدان مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية.

الشكل السابع:

التَقَلُّبات ربع السنوية في أسعار العملات الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي

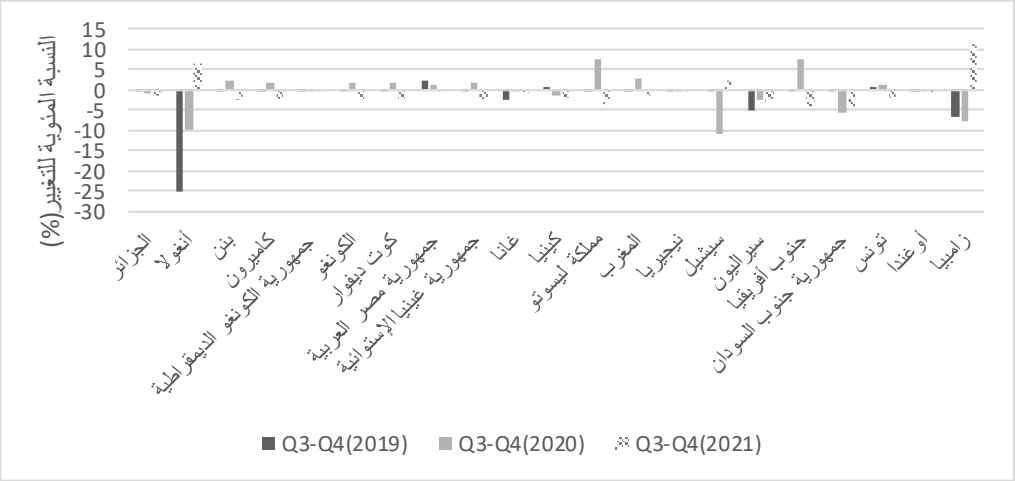

المصدر: استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢. ملاحظة: Q٣ = الربع الثالث؛ Q٤=الربع الأخير إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١

الشكل الثامن:

النسبة المئوية لتغير أسعار الصرف ٢٠٢٠-٢٠٢١

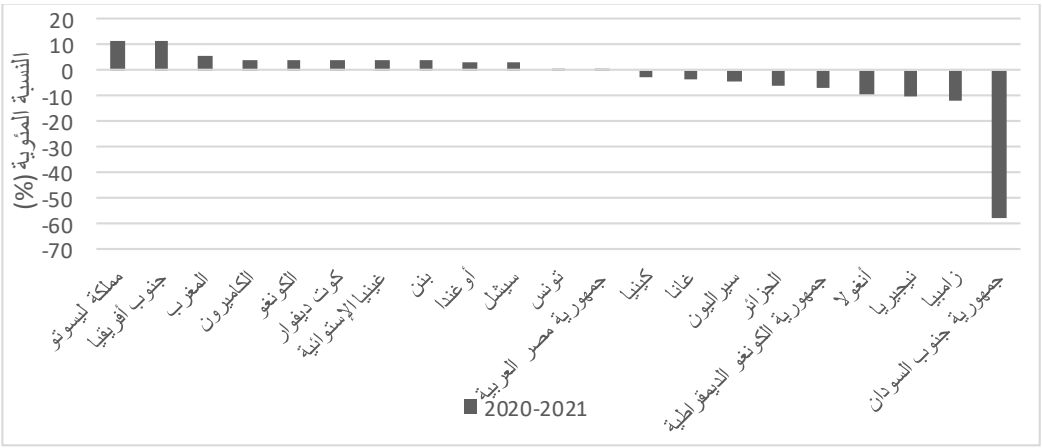

المصدر: استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢.

واو- التجارة الأفريقية

١٧- من الواضح أن التجارة الأفريقية تشهد انتعاشًا من الجائحة. فبعد تراجعها في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة، تشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية في السلع قد زادت بنسبة ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وبالنسبة لأفريقيا، تشير التقديرات إلى أن الصادرات والواردات قد زادت بنسبة ٥,٠ و١١,٣ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٢١[٥].

[٥] منظمة التجارة العالمية، ''انتعاش التجارة العالمية يفوق التوقعات ولكنه يتسم باختلافات على الصعيد الإقليمي''، بيان صحفي، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. متاح على الرابط:
https://www.wto.org/english/news_e/pres21_e/pr889_e.htm

وعلى الرغم من توقع حدوث انتعاش في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بسبب استمرار توزيع لقاحات الوقاية من الجائحة، فإن حجمها سيتوقف على توافر اللقاحات وقدرة البلدان على الصمود واستجابتها للصدمات.

زاي- التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

١٨- تبين التجارة فيما بين البلدان الأفريقية إمكانية التنويع الاقتصادي في أفريقيا. وقد انخفضت الصادرات العالمية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ نتيجة للقيود المفروضة بسبب الجائحة، مثل عمليات الإغلاق وإغلاق الحدود وقيود السفر (الشكل التاسع). وانخفضت حصة القارة الأفريقية من إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، في حين زادت في مناطق أخرى. ومع ذلك، انخفضت حصة إجمالي الصادرات العالمية بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ في معظم المناطق بما في ذلك أفريقيا، حيث انخفضت من ٢,٥٢ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٢,١٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الحصة الآسيوية من الصادرات العالمية من ٤١,٠٦ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٤٢,١٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، مما يدل على المرونة النسبية لتلك المنطقة ومكانتها كمورّد صاف للسلع الاستهلاكية والإمدادات الطبية على الصعيد العالمي خلال الجائحة.

الشكل التاسع:

تجارة البضائع في أفريقيا، ٢٠١٠-٢٠٢٠ (بلايين دولارات الولايات المتحدة)

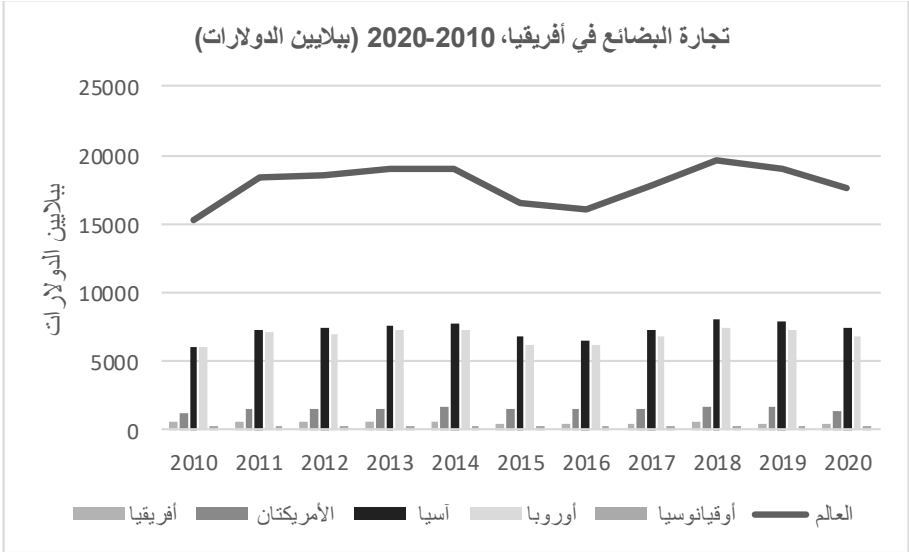

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية استنادا إلى بيانات الأونكتاد، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

١٩- ظلت تدفقات التجارة بين البلدان الأفريقية (المتوسط للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠) منخفضة نسبيًا، حيث تمثل الصادرات ١٧ في المائة والواردات ١٥ في المائة من إجمالي تجارة البلدان الأفريقية (الشكل العاشر). وهذا يعني أن البلدان الأفريقية لديها تبادلات تجارية خارج القارة، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي (تمثل ٣٢ في المائة من الصادرات و٢٩ في المائة

من الواردات)، تليها الصين (تمثل ١٤ في المائة من الصادرات و١٨ في المائة من الواردات). وهذا الاعتماد المرتفع نسبيًّا على شركاء تجاريين من بقية العالم يزيد من تعرض القارة للصدمات الخارجية خلال الأزمات مثل الجائحة الحالية.

الشكل العاشر:

إجمالي الصادرات الأفريقية حسب الوجهة والواردات حسب المنشأ (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠)

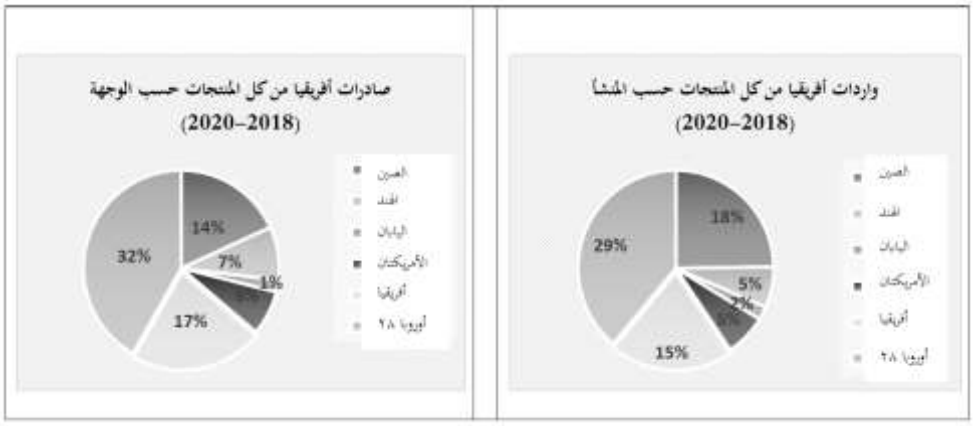

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية استنادا إلى بيانات الأونكتاد، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٢٠- وتؤكد تركيبة التجارة بين البلدان الأفريقية إمكانية التحول إلى التصنيع والتنويع الاقتصادي في أفريقيا. وكما هو مبين في الشكل الحادي عشر، فإن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية (محسوبة كمتوسط للصادرات والواردات) اشتملت في المقام الأول على السلع المصنعة (٤٦ في المائة)، يليها الوقود (٢٢ في المائة)، والمواد الغذائية (٢٠,٧ في المائة)، والخامات والمعادن (٥,٩ في المائة)، والمواد الخام الزراعية (١,٦ في المائة).[٦]

[٦] تبيّن النسب متوسط المعدلات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الشكل الحادي عشر:

إجمالي الصادرات والواردات الأفريقية حسب تركيبتها (المتوسط للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٠)

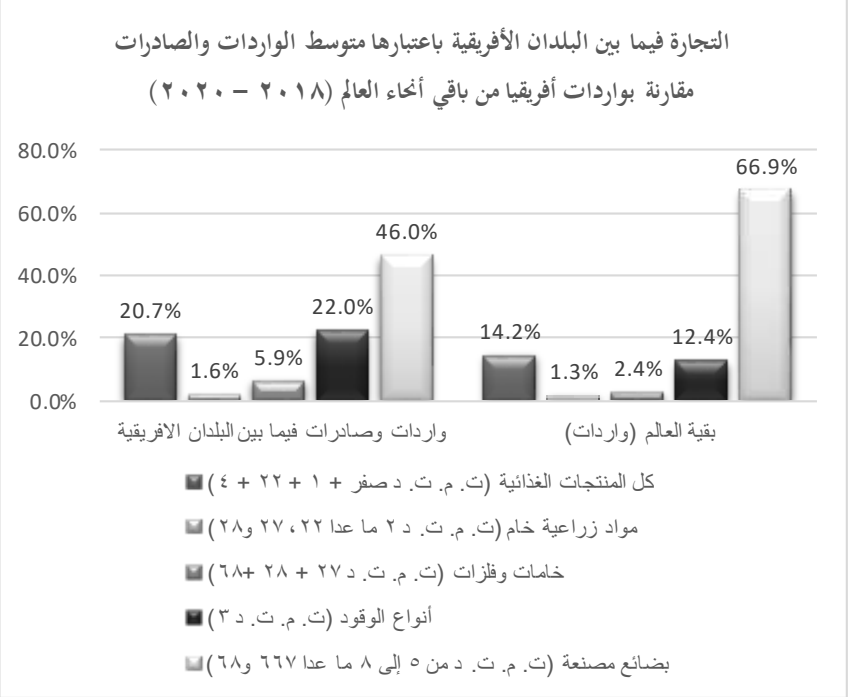

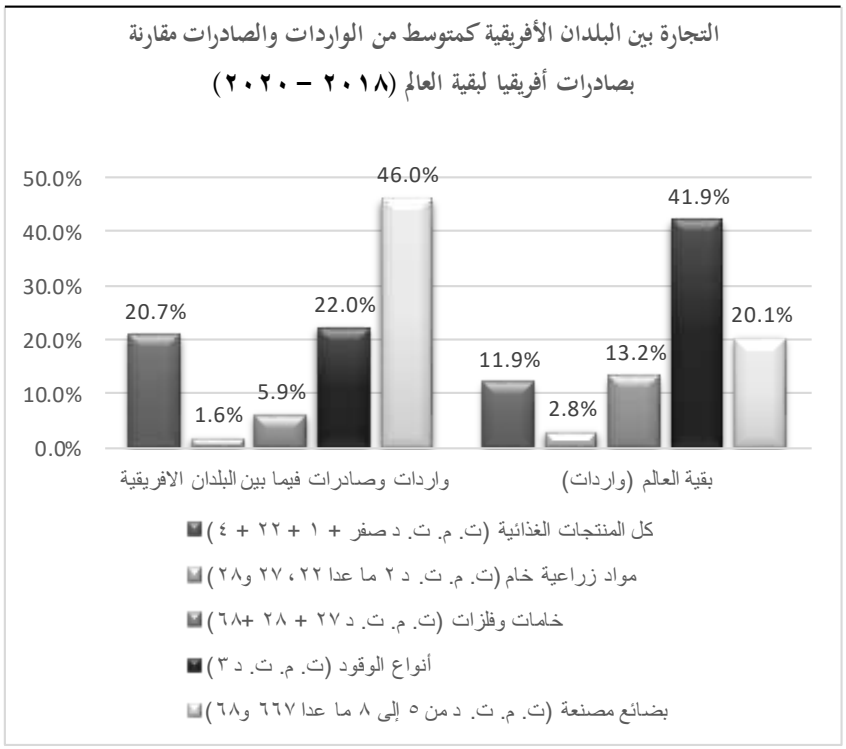

ملاحظة: ت. م. ت. د = التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية استنادا إلى بيانات الأونكتاد، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

حاء- زيادة صادرات الخدمات الأفريقية

٢١- لقد تأثر قطاع الخدمات بالجائحة تأثرا شديدا. وكانت الخدمات المتعلقة بالسفر من بين أكثر القطاعات تضررا [٧] ومثلما هو مبين في الشكل الثاني عشر، فقد حققت صادرات أفريقيا من الخدمات زيادة مضطردة من ٩٥,١ بليون دولار في عام ٢٠١٠ لتبلغ نحو ١٢٤,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٩ (الشكل الثاني عشر). وفي وقت لاحق، انخفضت صادرات الخدمات الأفريقية من ١٢٤,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة. وانخفضت خدمات السفر وحدها بنسبة ٦١ في المائة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، تليها الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية (انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة)، وخدمات النقل (انخفاض بنسبة ٢١,٤ في المائة)، والخدمات المتعلقة بالسلع (انخفاض بنسبة ١٩,٩ في المائة)، والسلع والخدمات الحكومية (انخفاض بنسبة ١٩,٩ في المائة)، والخدمات المالية (انخفاض بنسبة ١٢,٩ في المائة).

[٧] منظمة التجارة العالمية، ''انتعاش التجارة العالمية يفوق التوقعات ولكنه يتسم باختلافات على الصعيد الإقليمي''، بيان صحفي، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. متاح على الرابط: www.wto.org/english/newse/pres٢٠_e/pr٨٦٢_e.htm

الشكل الثاني عشر:

صادرات الخدمات الأفريقية حسب القطاع (٢٠١٠-٢٠٢٠)

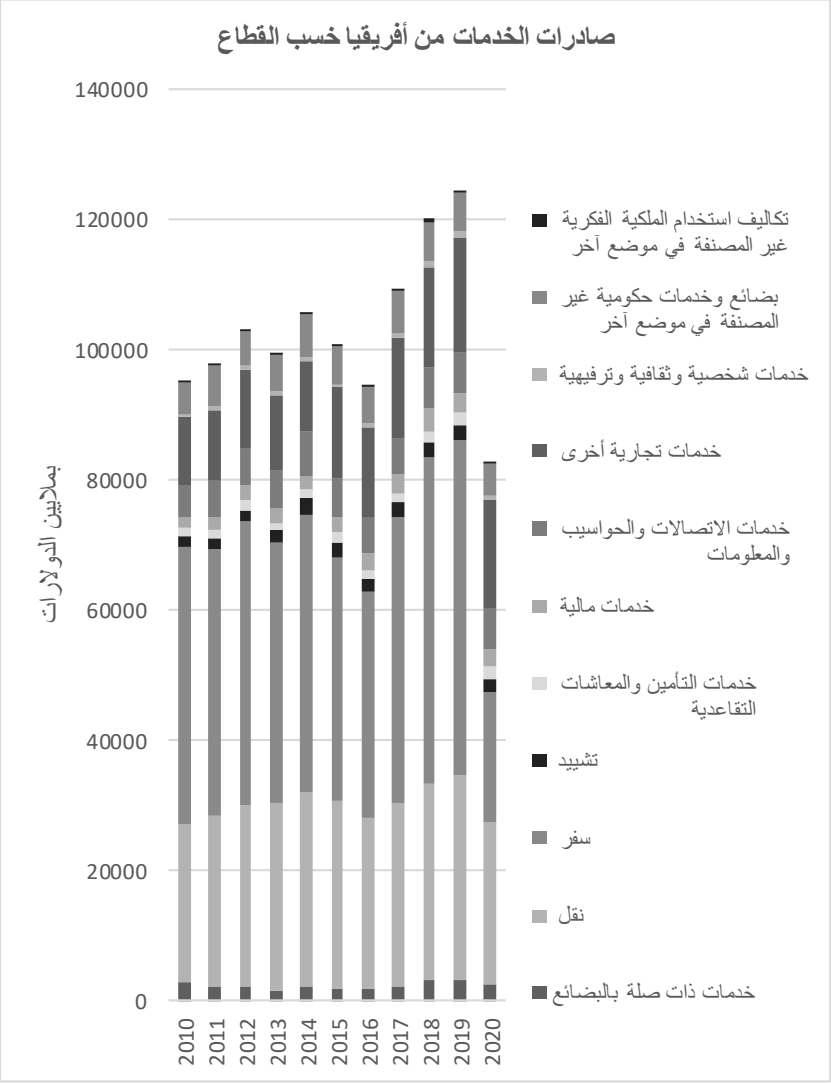

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية استنادا إلى بيانات الأونكتاد، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٢٢- يبين الشكل الثالث عشر تركيبة إجمالي صادرات الخدمات حسب القطاع. ويبين الشكل أن الخدمات تشكل حصة كبيرة من الاقتصادات الوطنية في أفريقيا. غير أن الخدمات نادرًا ما يجري الاتجار فيها، وتظل في معظمها خدمات محلية. وهي تتركز في الخدمات التجارية الرئيسية، حيث تستأثر الطاقة بنسبة ٢١,١ في المائة، والبناء بنسبة ١٤,١ في المائة، والنقل بنسبة ١٠,٤ في المائة. ولكن هذه الأرقام تبين أن جزءًا يسيرًا فقط من القيمة المضافة للخدمات يتم على الصعيد الإقليمي. ولذلك فإن سلاسل قيمة الخدمات الأفريقية أقل تدويلا من نظيراتها في قطاعات السلع. ورغم أن الخدمات تشكل حصة كبيرة من الاقتصادات الوطنية في أفريقيا، فإنها نادرًا ما يجري الاتجار بها وتظل في معظمها أنشطة محلية.

الشكل الثالث عشر:

توزيع القيمة المضافة لإجمالي الصادرات حسب قطاع الخدمات، أفريقيا فقط، لعام ٢٠١٥، النسبة المئوية من الإجمالي

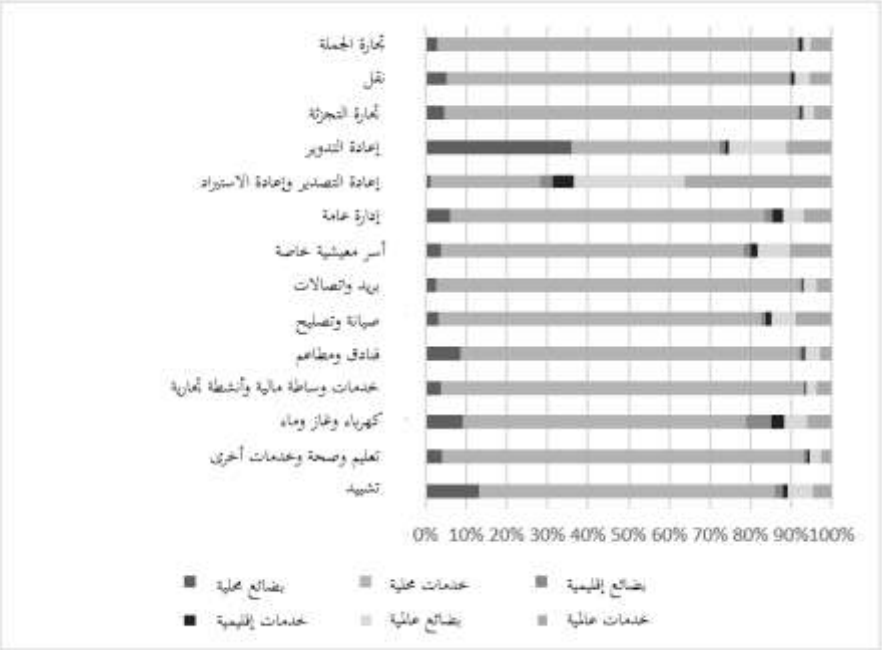

المصدر: قاعدة بيانات إيورا وحسابات المؤلف

٢٣- كان قطاع السياحة الأفريقي يشهد نموًّا قبل الجائحة. وفي عام ٢٠٢٠، سجلت المنطقة أعلى عدد شهري للسياح الدوليين في كانون الثاني/يناير، حيث تجاوز ٥,٣ مليون سائح، وهو أعلى قليلا من العدد المسجل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.[٨] وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٢١ إلى وصلول ١,٠٤ مليون سائح إلى إفريقيا من الخارج اعتبارا من أيار/مايو ٢٠٢١. وهذا الرقم يتجاوز إلى حد كبير عدد السائحين الذين وصلوا إلى القارة في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، والذي بلغ ٥٣٣ ألف سائح.[٩]

ثانيا- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تغيير قواعد اللعبة

٢٤- تظهر دراسات محاكاة تجريها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام ٢٠٤٥ سيكون أعلى بقيمة ٥٥ بليون دولار مقارنة بما سيكون عليه في وضع لا يوجد فيه الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.[١٠] وتقدر الدراسات أيضا أن الصادرات ستكون أعلى بقيمة ١١٠ بلايين دولار. وستكون الواردات أعلى بقيمة ١١٠ بلايين دولار. وستكون الرعاية الاجتماعية أعلى بقيمة ٣ بلايين دولار دون تنفيذ الاتفاق. ومن

[٨] statista.com/statistics/1193505/monthly-international-tourist-arrivals-in-africa

[٩] statista.com/statistics/1193514/year-to-date-change-in-tourist-arrivals-in-africa-by-sub-region/.

[١٠] يعتمد التقييم على نمذجة التوازن العام القابلة للحوسبة. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط:
https://uneca.org/sites/default/files/keymessageanddocuments/en_afcfta-infographics-١١.pdf

المتوقع أن ترتفع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ١٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٤٥ مع تنفيذ الاتفاق. ومن المتوقع أن ترتفع حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، كحصة من إجمالي التجارة من مستواها الحالي الذي يبلغ حوالي ١٥ في المائة، إلى أكثر من ٢٦ في المائة، ومن المتوقع أيضا أن تزيد تجارة القارة كحصة من التجارة العالمية من حوالي ٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٥ في المائة في عام ٢٠٤٥.

٢٥- وفي شباط/فبراير ٢٠٢٢، وجّه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بأن التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينبغي أن تمضي قُدمًا على أساس قواعد المنشأ المتفق عليها التي تغطي ٨٧,٧ في المائة من مجموع خطوط التعريفة الجمركية.[١١] وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، جرى رسميًّا إطلاق نظام تسوية المدفوعات في أفريقيا. ويوفر النظام أساسًا لتسوية المدفوعات من أجل دعم التجارة بموجب الاتفاق.

ثالثا- معدلات الفقر قبل الجائحة

٢٦- كانت معدلات الفقر تتراجع في جميع أنحاء أفريقيا قبل الجائحة. وانخفضت نسبة عدد الفقراء في القارة، أي نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٩ من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، مدفوعة بمعدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه ٥ في المائة خلال تلك الفترة.[١٢] ويمثل ذلك تحسنًا كبيرًا في سبل العيش، بالنظر إلى أن نسبة عدد الفقراء قد ارتفعت من ٥٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. ومع ذلك، فإن الكثير من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف قد توقف أو عُكس اتجاهه بسبب الجائحة، ما أدى إلى تعطيل تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

٢٧- وفي أفريقيا، يعاني ٦٠ في المائة من الفقراء من الفقر المزمن ويعاني ٤٠ في المائة من الفقر بصورة عابرة. فعلى سبيل المثال، في جمهورية تنزانيا المتحدة، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، تأرجحت حالة ٢٧ في المائة من الفقراء بين الوقوع في براثن الفقر ثم الخروج منه، في حين ظل ١٢ في المائة من الفقراء على حالهم، وهو ما يدل على أن الفقر في ذلك البلد حالة عابرة إلى حد كبير.[١٣] فالضعفاء في المجتمع الذين يعيشون تمامًا فوق خط الفقر البالغ ١,٩٠ دولار في اليوم يرجح وقوعهم في الفقر عند حدوث صدمة مثل الجائحة. أما الأشخاص غير الضعفاء ولكنهم فقراء فسيبقى حالهم عند معيار الفقر البالغ ١,٩٠ دولار.

---

(١١) https://oneafcfta.org/٢٠٢٢/٠١/the-eighth-٨th-meeting-of-the-african-continental-free-trade-area-afcfta-council-of-ministers-responsible-for-trade/

(١٢) Luc Christiaensen, Luc and Ruth Hill, "Poverty in Africa", in *Accelerating Poverty Reduction in Africa*, Kathleen Beegle and Luc Christiaensen, eds. (Washington, D.C.: World Bank, 2019). Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/32354.

(١٣) منظمة الصحة العالمية، تقرير عن الاستجابة الاستراتيجية لجائحة كوفيد-١٩ في إقليم أفريقيا التابع للمنظمة، شباط/فبراير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأفريقيا، ٢٠٢١)

٢٨- وأدى الانكماش الاقتصادي في أفريقيا بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى وقوع ٥٥ مليون شخص إضافي من غير الفقراء في الفقر.[١٤] وبينما ازداد العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع منذ عام ١٩٩٠، انخفض معدل الزيادة انخفاضًا كبيرًا منذ عام ٢٠٠٢ (الشكل الرابع عشر). وكان عدد الفقراء في أفريقيا يزداد بأكثر من ٩ ملايين شخص سنويًّا في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢، ثم أصبح أكثر بقليل من مليون شخص سنويًّا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤. وخلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، زاد العدد المطلق للفقراء بمقدار ٦,٤ مليون شخص سنويًّا. ومن المتوقع أن يتغير هذا الاتجاه بسبب الجائحة. وتعني زيادة ٥٥ مليون فقير جديد أثناء فترة الجائحة أن عدد الأشخاص الذين وقعوا في الفقر خلال عام واحد يزيد بنسبة ١٢,٦ في المائة عن المجموع الكلي للأشخاص الذين أصبحوا في عداد الفقراء منذ عام ١٩٩٩.

الشكل الرابع عشر:

زيادة العدد المطلق للفقراء في أفريقيا منذ عام ١٩٩٠**

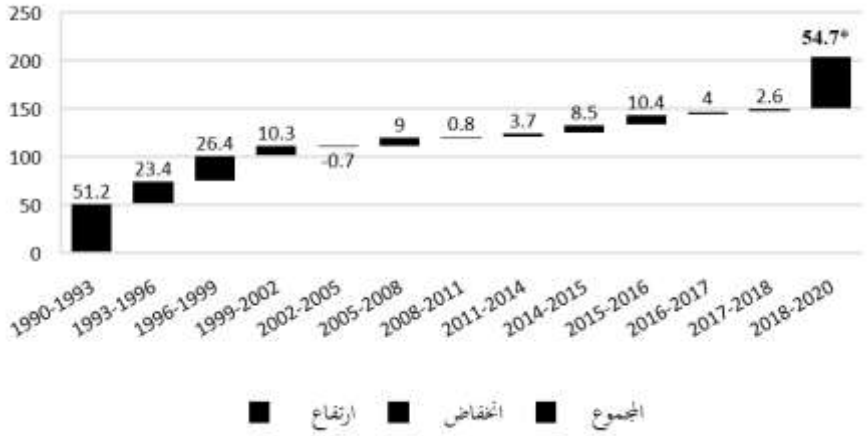

ملاحظات: * تقدير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للزيادة في عدد الفقراء بسبب الجائحة. ومن المرجح أن تحدث معظم الزيادة في عام ٢٠٢٠.

** تشير البيانات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكنها قد تنطبق على القارة بأكملها لأن أرقام الفقر منخفضة في شمال أفريقيا.

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من البنك الدولي (٢٠٢٠).

٢٩- أحرزت أفريقيا تقدمًا كبيرًا في النتائج الصحية حيث زاد متوسط العمر المتوقع، اعتبارًا من عام ٢٠٠٠، وهو ما أضاف حوالي خمس سنوات إلى متوسط العمر المتوقع كل عقد من الزمان. وقد اقترن ذلك بتحسينات مشجعة بالقدر نفسه في مؤشرات الوفيات. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٧ من ١٤٨ إلى ٦٢,٨ حالة وفاة لكل ألف مولود حي، أي انخفض بما يعادل ٢,١ في المائة سنويًّا في المتوسط. بيد أن

[١٤] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠٢١: التصدي لتحديات الفقر والضعف في وقت مرض كوفيد-١٩ (أديس أبابا، ٢٠٢١).

النظم الصحية الوطنية تعاني في معظم البلدان من مع عدم كفاية الموارد، وتوزيعها توزيعًا غير عادل. وتتحمل البلدان الفقيرة نسبة عالية بشكل غير متناسب من الأمراض والإصابات، ومع ذلك فإن مواردها لتمويل الرعاية الصحية أقل، وقد ساءت هذه الحالة أثناء الجائحة.[١٥]

٣٠- وعلاوة على ذلك، لا يزال إنفاق الأسر المعيشية العادية، الذي بلغ ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٨ (أحدث الأرقام)، هو أكبر عناصر إجمالي الإنفاق على الصحة، وهو ما يحد من إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض. وفي عام ٢٠٢٠، زاد الإنفاق على الرعاية الصحية بسبب الجائحة. وفي أفضل الحالات، مع كبح انتشار فيروس كورونا واتخاذ تدابير التباعد البدني بصورة مكثفة في مرحلة مبكرة، قُدّرت الحاجة إلى مبلغ ٤٤ بليون دولار لشراء أجهزة الاختبار، ومعدات الوقاية الشخصية، وعلاج مرضى فيروس كورونا الذين يحتاجون إلى دخول المستشفى وتلقي عناية مركزة.

٣١- وما فتئ الالتحاق بمختلف مستويات التعليم المدرسي، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم العالي، في ازدياد، في حين أن وصول الجميع إلى التعليم ونتائج التعلم لا تزال ضعيفة. وقد حققت أفريقيا خطوات كبيرة في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية، فارتفعت النسبة من أكثر من ٥٠ في المائة منذ زهاء ٥٠ عاما (٥٤,٢ في المائة في عام ١٩٧٠) إلى أكثر من ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٩. وبلغت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس أكثر من ٩٦ في المائة في عام ٢٠١٩.[١٦] ومع ذلك، ورغم هذه الزيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس، لا يزال التعليم بالنسبة لمعظم الشباب الأفريقيين ينتهي في المدرسة الابتدائية. كما زاد الالتحاق بالمدارس الثانوية في أفريقيا زيادة معتدلة. وفي عام ٢٠١٨، بلغت معدلات الالتحاق بالمرحلتين الإعدادية والثانوية ٣٢ في المائة و٢٢ في المائة على التوالي.[١٧]

٣٢- وتعاني المنطقة من فوارق شاسعة داخل البلدان وعبرها في الحصول على التعليم الثانوي. فعلى سبيل المثال، يلتحق ٨٠ في المائة من التلاميذ في بوتسوانا وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر بالمدارس الثانوية، مقارنة بنحو ٢٠ في المائة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر. وتبلغ معدلات إتمام الدراسة لتلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية في أفريقيا ٤٢ في المائة و٣٠ في المائة، على التوالي.[١٨] وعموما، تبلغ حصة الأسرة من ميزانية التعليم نسبة ٢٩ في المائة، مما يميل إلى استبعاد التلاميذ من الخمس الأفقر من السكان، والفتيات، والتلاميذ المشردين داخليًّا

[١٥] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي في أفريقيا (أديس أبابا، ٢٠١٩).

[١٦] بيانات من الموقع الشبكي uis.unecso.org.

[١٧] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التقرير السنوي لليونيسف لعام ٢٠١٩: لكل طفل، تصور جديد (نيويورك، ٢٠١٩).

[١٨] انظر الرابط https://learningportal.iiep.unesco.org/en/blog/sub-saharan-africa%e٢٪٨٠٪٩٩s-secondary-education-challenges.

واللاجئين، والتلاميذ ذوي الإعاقة.[١٩]

٣٣- وسيكون للإغلاق المؤقت للمدارس كإجراء للتخفيف من الجائحة تبعات طويلة الأجل. وغالبا ما لا تتاح للأطفال من الفئات المنخفضة الدخل فرص بدائل التعلم عن طريق الإنترنت، بسبب محدودية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية وضعف إمكانية الاتصال الإلكتروني في المناطق الريفية والنائية. ويمكن أن يكون للإغلاق المؤقت للمدارس آثار خطيرة على التعليم وإنتاجية القوى العاملة الوطنية على المدى المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تتأثر الفتيات بشكل خاص، لأنهن أكثر عرضة للإيذاء، ويقل احتمال وصولهن إلى التعليم عن طريق الإنترنت وعودتهن إلى المدرسة. وبالنسبة لبعض الفتيات، يعد التعليم المدرسي شكلا من أشكال الحماية التي تشتد الحاجة إليها من الزواج المبكر والحمل.[٢٠] وقد يواجه الأطفال أيضًا نقص التغذية والطعام بسبب توقف برامج التغذية المدرسية، حيث يعتمد كثير من أطفال الأسر الفقيرة على المدرسة للحصول على وجبتهم الغذائية الوحيدة. وبالتالي، من المرجح أن تكون الجائحة قد زادت من تفاقم العجز الإنمائي القائم في أفريقيا.

٣٤- ولم يؤد النمو السريع والمطرد الذي حققته أفريقيا في العقدين الماضيين إلى إيجاد فرص عمل مكافئة لهذا النمو. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، زادت فرص العمل بنسبة ٠,٤١ في المائة فقط مقابل زيادة نقطة مئوية واحدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن المعدل كان أقل من ١,٨ في المائة سنويًّا، أي أقل بكثير من الزيادة السنوية في القوى العاملة البالغة حوالي ٣ في المائة. وبسبب الصدمات المتعلقة بالعرض والطلب الناجمة عن الجائحة، من المتوقع أن تنخفض النسبة السنوية لإيجاد فرص العمل في القطاع النظامي (الذي يوفر ٣,٧ مليون وظيفة في الوقت الراهن) بما يتراوح بين ١,٤ و٥,٨ نقطة مئوية، مقارنة بسيناريو النمو الأساسي لعام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يزداد قطاع العمالة غير النظامية والهشة، الذي يوظف أكثر من ٦٠ في المائة من الرجال و٧٥ في المائة من النساء في القوة العاملة.

٣٥- ويشكل القطاع غير النظامي المصدر الرئيسي للعمالة في أفريقيا، حيث يوفر أكثر من ٨٠ في المائة من الوظائف. والعمالة في الاقتصاد غير النظامي الحضري منتشرة على نطاق واسع بين الشباب بشكل خاص (٩٥,٨ في المائة في سن ١٥-٢٤ سنة) والنساء (٩٢,١ في المائة)، ويعد هذا القطاع مساهمًا كبيرا في الحد من الفقر.

٣٦- والقطاع غير النظامي غير متجانس ولديه قدرة محدودة، وإن كانت متفاوتة، على مواجهة الصدمات الاقتصادية (الشكل الخامس عشر). ويعتمد العاملون فيه، الذين يعيشون تحت خط الفقر - الفقراء العاملون - على تحويلات الحماية الاجتماعية من الحكومة. وفي الوقت نفسه،

(١٩) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٩، الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور وليس الجدران (باريس، ٢٠١٩).

(٢٠) الأمم المتحدة، ''المسؤولية المشتركة، التضامن العالمي: التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩'' (نيويورك: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٠٢٠).

لا يحصل سوى ١٨ في المائة من العاملين غير النظاميين والفقراء على استحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، عادة ما يستخدم العاملون في القطاع غير النظامي مدخراتهم المتراكمة لتحديد أنماط الاستهلاك. بيد أن الجائحة جعلت من المستحيل تحديد أنماط الاستهلاك بهذه الطريقة، وبالتالي فإن العمال غير الفقراء في القطاع غير النظامي يواجهون خطر الوقوع في براثن الفقر.

الشكل الخامس عشر:

الانخفاض الحاد في العمالة الهشة وأعداد العاملين الفقراء مع زيادة الدخل

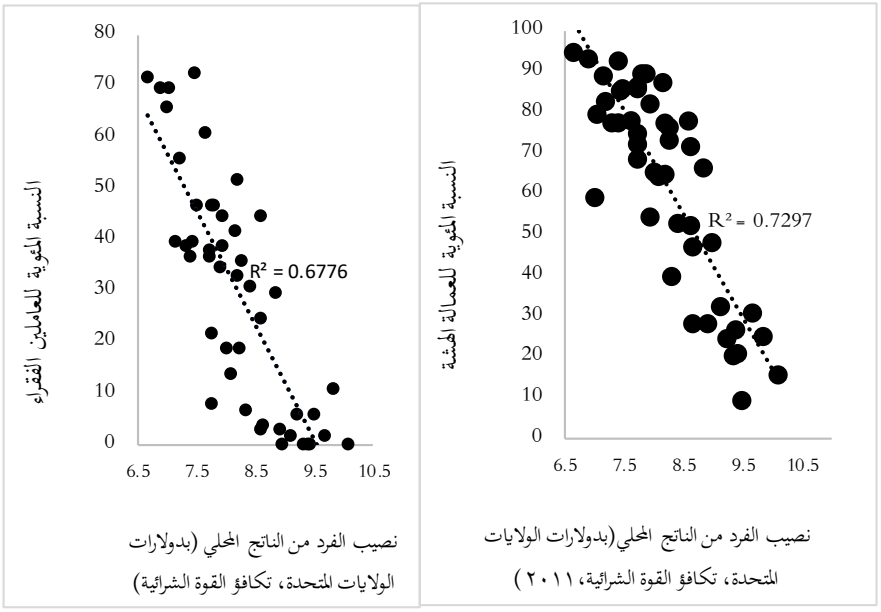

ملاحظات: تشير النقاط الأصغر إلى البلدان المنخفضة الدخل والنقاط الأكبر إلى البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل، وفقا لمعايير البنك الدولي.

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدتي بيانات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

رابعا- تقييم أولي لأثر الأزمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا

٣٧- أدت الحرب إلى تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي، ما تسبب في ارتفاع أسعار النفط والأسمدة إلى مستويات لم تشهدها منذ عام ٢٠٠٨. ويعد الاتحاد الروسي فاعلا رئيسيا في أسواق الطاقة والسلع الأساسية. وهو يستأثر بنسبة ٢٥ في المائة من سوق الغاز الطبيعي، و١٨ في المائة من سوق الفحم، و١٤ في المائة من سوق البلاتين، و١١ في المائة من سوق النفط الخام. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة ٧٥ في المائة و٢٣ في المائة على التوالي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ومن شأن الانخفاض الحاد في إمدادات هذه السلع أن يقيّد إلى حد كبير قطاعات البناء والبتروكيماويات والنقل.

٣٨- وأدت الحرب أيضا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية لأن الاتحاد الروسي وأوكرانيا يوفران نحو ٣٠ في المائة من القمح في الأسواق العالمية. ويستأثر البَلدان، على التوالي، بنسبة تتجاوز ٤٠ و٢٥ في المائة من السوق العالمية لزيت عباد الشمس. ويمثل هذا الزيت أحد مواد

الطهي الهامة بالنسبة للأسر المعيشية في العديد من البلدان النامية. ورفعت الحرب أسعار القمح بنسبة ٦٤ في المائة وأسعار الذرة بنسبة ٥٢ في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. كما أن اقتصاداتنا معرضة بشكل خاص لخطر توقف إنتاج ونقل الحبوب والبذور من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ويمكن أن يؤدي توقف الإمدادات، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي إذا استمرت الحرب.

الشكل السادس عشر:

تغير أسعار الطاقة والزراعة مع مرور الوقت

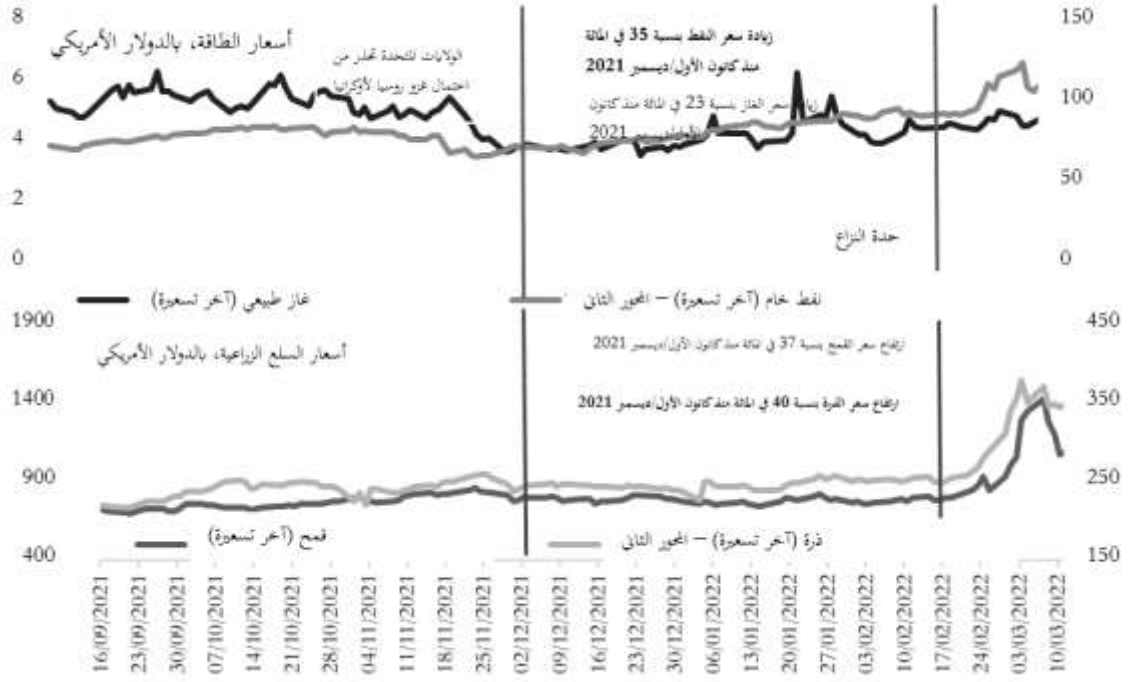

المصدر: بلومبرغ.

٣٩- وقد أدى النزاع أيضا إلى تقلبات في الأسواق المالية، ما أدى إلى زيادة عمليات بيع الأسهم والسندات في الأسواق العالمية الرئيسية. وتسبب ارتفاع إحجام المستثمرين عن المخاطرة في تدفق رأس المال من الاقتصادات النامية إلى الخارج، ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة، وانخفاض أسعار الأسهم، وارتفاع علاوات المخاطر في أسواق السندات. وهذا يشكل ضغوطًا على الأوضاع المالية للبلدان التي لديها مستويات ديون مرتفعة.

٤٠- وإذا أخذنا في الاعتبار تبعات الأزمة، فإن نموذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخاص بنمو الاقتصاد الكلي سيكون أكثر حدة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط. ويتوقع النموذج أن تؤدي الأزمة إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ بنسبة تصل إلى ٠,٤ في المائة. ويتوقع النموذج أيضا تدهور الموقف المالي، حيث من المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة والحساب الجاري في عام ٢٠٢٢ بنسبة تصل إلى ٠,٧ و٠,٤ نقطة مئوية على التوالي. وقد تؤدي الأزمة إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا

بنسبة تصل إلى ٣,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢. وستؤثر الأزمة سلبا أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، لا سيما بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا حيث يوفر السُياح الروس والأوكرانيون نسبة كبيرة من إيرادات السياحة.

الشكل السابع عشر:
تأثير الأزمة الأوكرانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعة الاقتصادية، ٢٠٢٢-٢٠٢٣

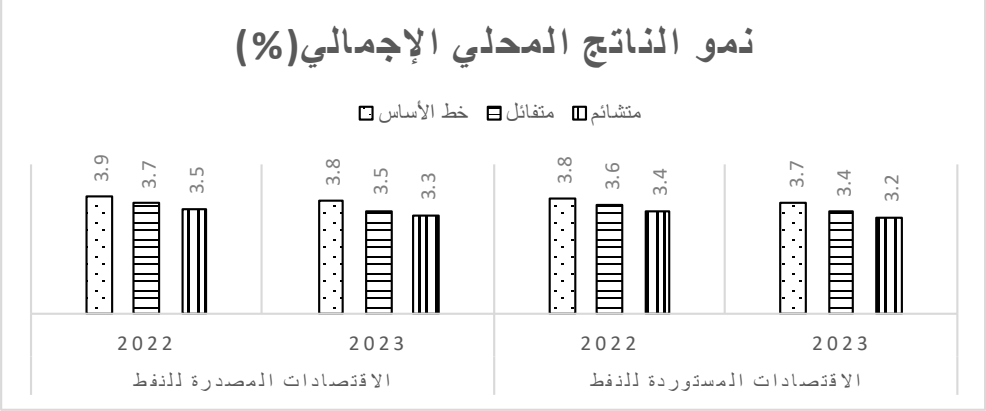

المصدر: تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٢٢.

ثانيا- المخاطر وأوجه عدم اليقين

٤١- تسود مخاطر التدهور في التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. والرياح المعاكسة التي تعيق توقعات النمو الاقتصادي في أفريقيا يمكن أن تأتي من الصدمات الخارجية مثل إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، وظهور متحورات خطيرة لفيروس كورونا وعدم كفاية شراء اللقاحات للسكان. ومن شأن تشديد السياسة النقدية في البلدان المتقدمة النمو لكبح جماح التضخم أن يضعف الطلب الكلي في هذه البلدان، ما يؤدي إلى إضعاف الطلب على السلع الأساسية في أفريقيا. ومع ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة استجابة لسياسة نقدية انكماشية تهدف إلى مكافحة التضخم، سيتأثر الانتعاش في أفريقيا سلبًا بتدفقات رأس المال إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملة، وزيادة تكاليف الاقتراض.

٤٢- ويمكن للصدمات المناخية، مثل الظواهر الجوية القصوى، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، أن تؤثر سلبًا على الإنتاج في القطاعات الزراعية، وبالتالي على الناتج الاقتصادي. كما أن تزايد النزاعات والاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم (مثل النزاع في أوكرانيا) وفي أجزاء من القارة قد يؤدي أيضا إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية وزيادة رفع أسعار المواد الغذائية المرتفعة أصلا، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على الفقراء. ومن العوامل التي تعزز التوقعات الطلب العالمي القوي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتحسن الصادرات، والاستثمارات والسياحة.

ثالثا– توصيات في مجال السياسة العامة

٤٣– ينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز جهودها للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. ولذلك، على البلدان مواصلة الاستثمار في القطاع الصحي لتعزيز المكاسب في مكافحة الجائحة وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأفريقيا أن تواصل الحرص على أن تكون السياسات النقدية والمالية داعمة للمسار المستدام نحو الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة. ويتعين على الحكومات الشروع أيضا في إجراء إصلاحات ذات مصداقية من أجل استعادة القدرة على تحمل الديون والاستدامة المالية، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الموجودة. وينبغي للمصارف المركزية أن تواصل تعزيز السيولة عن طريق السياسات النقدية الملائمة، مع وضع توقعات بشأن التضخم تكون ذات مصداقية لضمان الحفاظ على ثبات التضخم وانخفاضه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب السماح لأسعار الصرف بالتكيف بطريقة منظّمة مع الصدمات غير المتوقعة. وعلى البلدان أيضا تحسين الإدارة الضريبية وإنفاذها بالاقتران مع خفض الإعفاءات الضريبية والقضاء على الممارسات الفاسدة. وستتمكن الحكومات عن طريق توسيع القاعدة الضريبية من جمع الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات.

٤٤– وينبغي للبلدان الأفريقية أن تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتعجيل بتحوُّل القطاعات الإنتاجية في اقتصاداتها نحو التصنيع والتنويع. وسيتطلب ذلك تعزيز رأس المال البشري للقارة، وتعزيز فرص العمل في القطاعات عالية الإنتاجية، والنهوض بالرقمنة. ويمكن أيضا تحقيق المرونة الاقتصادية عن طريق تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتعزيز الحوكمة السياسية والاجتماعية والبيئية.

٤٥– ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تتصدى للفقر المتزايد عن طريق توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز استحداث فرص العمل. ويجب على واضعي السياسات منع وقوع المزيد من الناس في براثن الفقر، عن طريق توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية من أجل توفير الحماية للفقراء والضعفاء من الصدمات. وينبغي لها أن تستفيد من التحول المتزايد نحو الرقمنة بغية تعزيز فعالية برامج الحماية الاجتماعية، وخفض تكلفتها، وتوسيع نطاقها. ولذلك ثمة حاجة إلى استثمارات ذكية في المبادرات المتعلقة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية التي يمكن أن تدعم القدرات الإنتاجية للبلدان بدلا من الاستهلاك. وسيكون للتحسُّب للصدمات الخارجية أهمية حاسمة في الحد من الفقر وتقليل الهشاشة إلى أدنى حد. وسيكون ذلك مهمًّا أيضا لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.